برنت سيرتفع فوق 70 دولاراً للبرميل

«جولدمان ساكس»: مخاوف الطلب على النفط مبالغ فيها

- إنتاج فنزويلا من المرجح أن يهبط إلى أقل من مليون برميل يومياً
- عدد الحفارات النشطة في أميركا يهبط لأدنى مستوى منذ أبريل 2018

قال بنك جولدمان ساكس إن ارتفاع الطلب على النفط مصحوبا بتراجع في الإنتاج وتخفيضات في الإمدادات قد يساعد أسعار خام برنت على الصعود فوق 70 دولارا للبرميل في الأجل القصير.

وأضاف بنك الاستثمار الأمريكي في مذكرة أن الطلب سجل بداية قوية في 2019، فيما تشير بيانات في الآونة الأخيرة إلى أن المخاوف المتعلقة بالطلب على النفط من المتوقع أن تنحسر بشكل أكبر.

وبناء على البيانات المتاحة بشأن الطلب والتي تظهر زيادة في الاستهلاك في يناير قدرها 1.55 مليون برميل يوميا مقارنة مع مستوياته قبل عام، يقدر البنك الأمريكي أن إجمالي الطلب العالمي ارتفع نحو مليوني برميل يوميا خلال الشهر. وكان هذا النمو واضحا في كل من الأسواق الناشئة والمتقدمة.

في غضون ذلك، يقول جولدمان ساكس إن خسائر الإمدادات في 2019 كبيرة مع تجاوز المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لمستوى الخفض المتعهد به وانخفاضات متسارعة في إنتاج فنزويلا.

وأضاف قائلا "المأزق السياسي في فنزويلا يخلق على نحو متزايد مخاطر بأن انخفاض الإنتاج بسبب العقوبات النفطية الأمريكية يفوق التعافي في ليبيا، وهو ما سيدفع الإنتاج العالمي إلى مستويات أقل من توقعاتنا وسيتسبب في مزيد من الشح في إمدادات الخام الثقيل".

وتتجه أسعار النفط الخام صوب تسجيل أفضل أداء فصلي منذ منتصف 2016، مع صعودها 25 بالمئة منذ بداية الربع الأول. وقال المبعوث الأمريكي الخاص بفنزويلا إليوت أبرامز إن صادرات فنزويلا من النفط الخام تسجل هبوطا مطردا بحوالي 50 ألف برميل شهريا وإن الإنتاج من المرجح أن يتراجع عن مليون برميل يوميا في غضون "شهر أو شهرين".

وأبلغ أبرامز الصحفيين "هم يتجهون الآن صوب مليون (برميل يوميا)، وخلال شهر أو شهرين سيكون الإنتاج أقل من مليون"، مضيفا أن الانخفاض الذي حدث في الأيام القليلة الماضية يمكن إرجاعه جزئيا إلى انقطاعات الكهرباء التي أصابت بالشلل البلد الواقع في أمريكا الجنوبية.

وخفضت شركات الطاقة الأمريكية عدد حفارات النفط العاملة لرابع أسبوع على التوالي مع تباطؤ نشاط الحفر إلى أدنى مستوى في حوالي عام، وهو ما يدفع الحكومة إلى خفض توقعاتها لنمو إنتاج الخام.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة ، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن شركات الحفر أوقفت تشغيل حفار نفطي واحد في الأسبوع المنتهي في الخامس عشر من مارس ليصل إجمالي عدد الحفارات النشطة إلى 833 وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2018.

وهذه هي المرة الأولى التي ينخفض فيها عدد حفارات النفط لأربعة أسابيع متتالية منذ مايو 2016 عندما هبط لثمانية أسابيع متتالية.

وعدد حفارات النفط النشطة في أمريكا، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، مرتفع قليلا عن مستواه قبل عام عندما كان هناك 800 حفار قيد التشغيل بعد أن زادت شركات الطاقة الإنفاق في 2018 للاستفادة من أسعار أعلى في ذلك العام.

معارك ترامب التجارية كلفت الاقتصاد 7.8 مليار دولار في 2018

أظهرت دراسة أعدها فريق من الخبراء الاقتصاديين بجامعات أمريكية بارزة نشرت أن المعارك التجارية للرئيس دونالد ترامب كلفت الاقتصاد الأمريكي 7.8 مليار دولار في فاقد للناتج المحلي الإجمالي في 2018.

وقال مؤلفو الدراسة إنهم قاموا بتحليل التأثير القصير الأجل للإجراءات التي اتخذها ترامب ووجدوا أن الواردات من الدول المستهدفة هبطت بنسبة 31.5 بالمئة بينما تراجعت الصادرات الأمريكية المستهدفة 11 في المئة.

ووجدوا أيضا أن مجمل الخسائر السنوية للمستهلكين والمنتجين من ارتفاع تكاليف الواردات بلغ 68.8 مليار دولار.

وأعد الدراسة فريق من الخبراء الاقتصاديين من جامعة كاليفورنيا بركلي وجامعة كولومبيا وجامعة ييل وجامعة كاليفورنيا في لوس انجليس (أوكلا) ونشرها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. وينتهج ترامب، الذي يصف نفسه بأنه "رجل الرسوم الجمركية"، سياسة تجارية حمائية لحماية قطاع الصناعات التحويلية الأمريكي. وتبادلت واشنطن وبكين فرض رسوم جمركية انتقامية في معركة استمرت شهورا. وفرض ترامب أيضا رسوما أثارت غضب الاتحاد الأوروبي وشركاء تجاريين رئيسيين آخرين.

الاسترليني يتراجع عن أعلى مستوى خلال 9 أشهر

الدولار يسجل أسوأ أداء أسبوعي في 2019

انخفض الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية وسجل أكبر هبوط أسبوعي في أكثر من ثلاثة أشهر، متضررا من بيانات اقتصادية أمريكية ضعيفة بينما تراجع الجنيه الاسترليني عن أعلى مستوى له منذ يونيو 2018 الذي سجله عقب رفض البرلمان البريطاني خروجا "بدون اتفاق" من الاتحاد الأوروبي.

وهبط مؤشر الدولار 0.25 في المئة إلى 96.546 في نهاية جلسة التداول بالسوق الأمريكي وسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ الأسبوع الأول من ديسمبر.

ودفع تراجع العملة الأمريكية اليورو للصعود 0.20 بالمئة إلى 1.1325 دولار.

وتوقف الجنيه الاسترليني لالتقاط الأنفاس لكنه سجل أكبر زيادة أسبوعية في سبعة أسابيع مع تنامي التوقعات بأن بريطانيا لن تخرج من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق في التاسع والعشرين من مارس.

وجرى تداول الاسترليني عند 1.3292 دولار، دون أعلى مستوى له في تسعة أشهر البالغ 1.3380 دولار الذي سجله. وتنهي العملة البريطانية الأسبوع على مكاسب قدرها 2 في المئة، هي أكبر زيادة أسبوعية منذ أواخر يناير.

وسط تفاؤل بشأن التجارة وبريكست

أسهم أوروبا تبلغ أعلى مستوى في 5 أشهر

أغلقت الأسهم الأوروبية نهاية الاسبوع الماضي عند أعلى مستوياتها في خمسة أشهر في الوقت الذي ابتهج فيه المستثمرون بمؤشرات إيجابية بشأن محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين وموافقة البرلمان البريطاني على طلب لتأجيل الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وصعد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.7 بالمئة، مسجلا أكبر مكاسبه في شهر، وأنهى الجلسة عند أعلى مستوى له منذ الرابع من أكتوبر. وارتفعت جميع البورصات الرئيسية في أوروبا بقيادة المؤشر كاك 40 الفرنسي الذي صعد واحدا بالمئة.

وأغلق المؤشر فاينشال تايمز 100 البريطاني مرتفعا 0.6 بالمئة، مدعوما بمكاسب لأسهم شركات النفط والتعدين ذات الثقل على المؤشر والتي تلقت دفعة من ارتفاع أسعار المعادن والخام. وصعد مؤشر داكس الألماني الشديد التأثر بالتجارة 0.85 بالمئة.

وتلقت ثقة المستثمرين دعما أيضا من نبأ نشرته وكالة الأنباء الصينية الرسمية بأن واشنطن وبكين تحققان مزيدا من التقدم في محادثات التجارة، ومن تعليقات متفائلة صدرت عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وارتفعت أسهم التكنولوجيا، المنكشفة بالأخص على الصين، 2.6 بالمئة، مسجلة أفضل أداء يومي في خمسة أشهر.

وتلقى القطاع دعما أيضا من نتائج أفضل من التوقعات حققتها شركة برودكوم الأمريكية لصناعة الرقائق الإلكترونية، وهو ما حفز الآمال بأن القطاع يتعافى من تباطؤ في الطلب على منتجات أبل والهواتف الذكية والذي أثر سلبا على الأرباح في أواخر العام الماضي.

وجاء سهم إس.تي ميكروالكترونيكس في مقدمة الرابحين في بورصة ميلانو بصعوده 4.65 في المئة في حين ارتفع سهم انفينيون 3.9 بالمئة وقفز سهم إيه.إم.إس 7.1 بالمئة.

وقادت تطورات قانونية بعض التحركات الفردية للأسهم.

وانخفض سهم يو.بي.إس، أكبر بنوك سويسرا، 1.1 بالمئة بعد أن قال إنه يعزز مخصصاته للتقاضي بعد أن فرضت محكمة فرنسية غرامة كبيرة عليه الشهر الماضي.

تباطؤ الاقتصاد العالمي يجبر دول أوروبا على مراجعة توقعات النمو

أجبر تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراكم المخاطر، دول أوروبا على مراجعة توقعاتها بشأن النمو خلال الفترة المقبلة.

وأحدث هذه الدول سويسرا، إذ عدلت وزارة الاقتصاد السويسرية بشكل كبير أرقام توقعاتها للنمو في البلاد في 2019. ومن الآن، وضع اقتصاديو الاتحاد السويسري على الطاولة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في حدود 1.1 في المائة فقط بدلا من 1.5 في المائة في التوقع السابق. وقالت الوزارة في بيان، «إن التباطؤ في الاقتصاد العالمي دفعها إلى مراجعة توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي في البلاد».

وأضافت «في النصف الثاني من 2018، تباطأت الحالة الاقتصادية في سويسرا بشكل واضح». فقد خسر الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية زخما، ما قلل من التجارة الخارجية للبلاد، في حين إن الطلب المحلي «لم يعط زخما للنمو»، وتزامن ذلك مع تباطؤ صاف في الاستثمار.

وفقا لمختصي الوزارة، فقد شابت توقعات النمو قتامة كبيرة، ولا سيما في أوروبا، وتراجعت توقعات النمو في ألمانيا، الشريك التجاري الرئيس لسويسرا. في بداية (مارس)، خفضت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي توقعاتها حول النمو الاقتصادي العالمي. وتتوقع المنظمة الآن أن يصل النمو العالمي إلى 3.3 في المائة فقط في 2019 بسبب التوترات التجارية والشكوك السياسية. في (نوفمبر) 2018، افترضت المنظمة حصول ارتفاع في النمو في حدود 3.5 في المائة.

بعد أيام قليلة، حذا المصرف المركزي الأوروبي حذو منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ليخفض بذلك توقعات النمو في منطقة اليورو «19 بلدا تضم 340 مليون نسمة» لهذا العام والعام المقبل بسبب تراكم المخاطر. تتوقع هذه المؤسسة التي تحرس اليورو من مقرها في فرانكفورت نموا بنسبة 1.1 في المائة في 2019 و1.6 في المائة في 2020، مقارنة بنسبة 1.7 في المائة لهذين العامين في آخر توقعاتها في (ديسمبر). في سويسرا، تم الحفاظ على توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.7 في المائة لـ2020، لكن هذا التوقع يمشي فقط مع ما قرأته «الاقتصادية» في بيان وزارة الاقتصاد، وهو «إذا لم يستفحل النزاع التجاري الدولي وإذا لم يتقدم، ولو بشكل طفيف، فمن المتوقع أن ترتفع التجارة العالمية مرة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يدعم اقتصاد التصدير السويسري».

ويمضي تكهن الوزارة بالقول «إذا لم يتفاقم النزاع التجاري الدولي ينبغي أن يتسارع الاستثمار، واستهلاك الأسر المعيشي، مستفيدة من ارتفاع الأجور الحقيقية».

البطالة في تركيا عند أعلى مستوياتها خلال 9 سنوات

ارتفع معدل البطالة في تركيا خلال (ديسمبر) الماضي إلى 13.5 في المائة وهو أعلى مستوى للبطالة منذ (فبراير) 2010.

وبحسب «الألمانية»، أفادت بيانات مكتب الإحصاء التركي «توركستات»، بارتفاع معدل البطالة خلال (ديسمبر) الماضي بمقدار 3.1 نقطة عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وذكر «توركستات»، أن عدد العاطلين في تركيا وصل في الشهر الأخير من العام الماضي إلى 4.3 مليون عاطل بزيادة قدرها مليون عاطل عن العام السابق.

ويأتي ذلك في الوقت الذي سجل فيه الاقتصاد التركي انكماشا بمعدل 3 في المائة سنويا خلال الربع الأخير من العام الماضي، ليدخل مرحلة ركود رسمي قبل الانتخابات المحلية التركية يوم 31 (مارس) الحالي.

وتعد حالة الاقتصاد التركي موضوعا أساسيا بالنسبة للناخبين، في ظل استمرار ضعف الليرة التركية وبقاء معدل التضخم بالقرب من مستوى 20 في المائة.

وتراجع الناتج المحلي الإجمالي التركي بـ2.4 في المائة خلال الربع الأخير من العام الماضي على أساس معدل موسميا، وذلك بعد تراجعه بـ1.1 في المائة خلال الربع السابق.

وكانت حقبة التحفيز النقدي القياسي حول العالم قد عززت نتائج الشركات التركية في ظل تدفق رأس المال، كما أدت إلى مضاعفة ائتمان الشركات في السنوات العشر الماضية.

إلا أن التوسع المتواصل، الذي ظل يؤدي إلى نمو بنحو 7 في المائة كل ربع منذ أواخر عام 2009 تراجع في أعقاب تراجع العملة التركية، وسط خلاف دبلوماسي غير مسبوق مع الولايات المتحدة.

12.6 مليار دولار عجز الميزان التجاري لليابان في شهر

أفادت وزارة المالية اليابانية أن صادرات البلاد إلى الصين، التي تعد أكبر شريك تجاري لليابان، شهدت تراجعا كبيرا بنسبة 17.4 في المائة في (يناير) الماضي على أساس سنوي، ما أسهم في زيادة العجز في الميزان التجاري لليابان ليصل إلى 1.4 تريليون ين «12.6 مليار دولار». وأضافت الوزارة أن «إجمالي الصادرات اليابانية تراجع في (يناير) الماضي 8.4 في المائة إلى 5.6 تريليون ين، وذلك في انخفاض للشهر الثاني على التوالي».

وبحسب «الألمانية»، قرر بنك اليابان المركزي الإبقاء على سياسته الخاصة بالتخفيف الشديد على القيود النقدية، التي تهدف إلى التغلب على التضخم وتحفيز النمو في ثالث أكبر اقتصاد في العالم.

وقال المركزي الياباني في بيان عقب اجتماعات خاصة بالسياسة النقدية استمرت يومين «يشهد الاقتصاد الياباني توسعا معتدلا، في ظل دورة إيجابية من الدخل إلى تشغيل الإنفاق، رغم تأثر الصادرات والانتاج بتباطؤ الاقتصاد العالمي».

البلاديوم يقفز إلى مستوى قياسي والذهب يعاود الارتفاع فوق 1300 دولار

سجل البلاديوم مستوى قياسيا مرتفعا ، بفضل توقعات بأن تحفيز الاقتصاد الصيني سيقود الطلب على المعدن المُستخدم في أجهزة تنقية العادم بالسيارات، بينما تسببت أنباء بأن روسيا ربما تفرض حظرا على صادرات خردة المعدن النفيس في تفاقم المخاوف من عجز في المعروض.

وعاود الذهب الصعود فوق مستوى 1300 دولار للأوقية (الأونصة) مع تراجع الدولار بفعل بيانات اقتصادية ضعيفة في الولايات المتحدة. وقال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ إن بكين منفتحة على اتخاذ تدابير إضافية متعلقة بالسياسة النقدية لدعم النمو الاقتصادي هذا العام. وأنهى البلاديوم جلسة التداول مرتفعا 0.1 بالمئة عند 1560.00 دولارا للأوقية بعد أن سجل في وقت سابق من الجلسة أعلى مستوى له على الإطلاق عند 1567.5 دولار.

وفي غضون ذلك، انتعش الذهب بعد انخفاضه واحدا بالمئة في الجلسة السابقة، لينهي الجلسة مرتفعا 0.4 بالمئة إلى 1301.13 دولار للأوقية ومسجلا مكاسب لثاني أسبوع على التوالي. وزادت العقود الأمريكية للذهب 0.6 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1302.9 دولار للأوقية. وتلقى الذهب دعما من انخفاض الدولار مقابل عملات منافسة، متأثرا سلبا ببيانات ضعيفة لإنتاج قطاع الصناعات التحويلية، قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الأسبوع القادم والذي من المتوقع أن يلقي المزيد من الضوء على توقعات أسعار الفائدة. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.6 بالمئة إلى 15.28 دولار للأوقية، وقفز البلاتين 1.2 بالمئة إلى 828.00 دولارا للأوقية.